

صحا ودلالة وسط القضاء للضغ في
خيار البلوغ لا في خيار العتق فان مات احد هما
قبل التقرب ودمت الاخر بلغا اولا والولي هو
هو العصب نسبا او سببا على ترتيب الارث
وابن الحنيفة مقدم على ابن ابي طالب ولا ولا
لعد ولا صغر ولا محرم ولا كافر على ولد له
فان لم يكن عصبه فلا امر ثم لا تخت الابوين
ثم لا تخت الاب ثم ولدا الاثر ثم لذي الحي الا رجلا
الاخرى فالاقرب للزوج عند الامام خلافا
لمحمد وابو بصير في محمد في الاشهر ثم لولي
المعولة ثم لفاض في مشورة ذلك والامام
الزوج ان كان الاقرب غائبا بحيث لا ينظر
الكنفوا الحاطب جوابه وقيل صفة المسقر
وقيل بحيث لا يصل للموافق اليه في السنة
الا مرة ولا يبطل بعوده ولو ذقها فابان
منها ويزان فالعبارة للاسبق وان كان معا
بطلا ويصح كونه المرأة وكلمة في النكاح

فصل

فصل يعتبر الكفاة في النكاح نسبا فترت
بعضهم اركاء بعض وغيرهم من العرب ليسوا
كفوا بل بعضهم اركاء بعض وينوبها لغيرها
كغيرهم من العرب وتعتبر في النكاح اسلاما
وحرية فبطلت احوال كافرا ورفيق غير كفو
لمطاب في الاسلام والحرة وغيره لاتب
فيها وفيها غير كفولها ابوان خلافا لابي بصير
وغدا ابوان كفولها ابناء وتعتبر ديانته خلافا
لمحمد فليس فاسق كفو البنت صالح وان لم
يعلم في اختيار الفضل وتعتبر ما لا فالعاجز
غير المهر المجمل والمفقتة غير كفو الفقيرة وانما
عليها كفول ذات اموال عظام عند ابي بصير
خلافا لها وتعتبر خرقه عندهما وغيره الامام
روايتان فانك ان حجما وكاسا ودر باغ
غير كفو لبطان او بران او صراف به يقية ولو
تزوجت غير كفو فلولي ان يفرق وكذا لى
فقيست غيرهم من نكاحه ان يفرق ان لم يفرق خلافا

وانما كان للفقيرة لعدم العلم بالبرهان
ان الفقيرة لا تكون كفول لغيرها
بما لا يوجب الاثر لان الزوج انما هو
والفقيرة الواجبين فقيرة في الزمان
الفقيرة صفة المسقر
انما كان للفقيرة لعدم العلم بالبرهان
ان الفقيرة لا تكون كفول لغيرها
بما لا يوجب الاثر لان الزوج انما هو
والفقيرة الواجبين فقيرة في الزمان
الفقيرة صفة المسقر

كانت كذا
المسقر صفة
انما كان للفقيرة لعدم العلم بالبرهان
ان الفقيرة لا تكون كفول لغيرها
بما لا يوجب الاثر لان الزوج انما هو
والفقيرة الواجبين فقيرة في الزمان
الفقيرة صفة المسقر